الأمم المتحدة

A/63/PV.96

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٩٦**

الثلاثاء، ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان . . . . . (نيكاراغوا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد وولف (جامايكا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البندان ٤٤ و ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/63/677)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد بان – كي مون الأمين العام للأمم المتحدة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): نجتمع عشية نظر الجمعية العامة في تقريري عن تنفيذ المسؤولية عن الحماية (A/63/677). أرحب بهذه المناقشة. والأهم، أنني أرحب باحتمال تعزيز جهودنا في هذا الميدان الحيوي الذي يعني الكثير بالنسبة لي ولشعوب العالم.

لقد زرت كيغالي في عام ٢٠٠٦، بصفتي وزير خارجية جمهورية كوريا، ومرة أخرى في العام الماضي بصفتي الأمين العام لهذه المنظمة، لإحياء ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية الرواندية. وعلى غرار آخرين كثيرين، عدت بتصميم متجدد على عمل كل ما في وسعي لمنع تلك الانتهاكات الهائلة للكرامة الإنسانية في المستقبل.

ولدينا، هذا الأسبوع، فرصة لنعد أنفسنا لهذه اللحظة – وتلك اللحظة ستأتي بالتأكيد – عندما تختبر قدرتنا وإرادتنا الجماعية مرة أخرى بهذه الأهوال. يمكننا أن ننقذ الأرواح. يمكننا إعلاء المبادئ التي تأسست عليها هذه المنظمة. يمكننا أن نبين أن السيادة والمسؤولية مبدآن يعزز كلاهما الآخر. يمكننا تأكيد السلطة الأخلاقية لهذه المؤسسة.

قبل أربع سنوات، تعهد رؤساء دولنا أو حكوماتنا بالإجماع بمنع أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية والتحريض عليها. قطع ذلك الالتزام العالمي الثابت على أعلى المستويات، بدون

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

09-41449 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

تناقض أو اعتراض. ومهمتنا المشتركة الآن هي الوفاء بذلك التعهد التاريخي لشعوب العالم.

ويعرض تقريري بعض الأفكار الأولية حول الكيفية التي يمكن بها عمل هذا. وستكون هذه المقترحات، وليست الالتزامات الرسمية لزعماء العالم، هي محور مداولاتنا هذا الأسبوع. والسؤال المطروح علينا، ليس ما إذا كان، لكنه كيف.

ومنذ اليوم الأول، جعلت العمل الدؤوب لتحويل الكلمات السامية إلى أفعال عملية من الأولويات القصوى لإدارتي. ومن هذا المنطلق، حان الوقت لتحويل وعد المسؤولية عن الحماية إلى فعل.

ترتكز الاستراتيجية المحددة في تقريري، التي تستند إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، على ثلاث دعائم: مسؤولية الدولة والمساعدة الدولية وبناء القدرة، والاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة. اسمحوا لي أن أذكر بعض النقاط الرئيسية.

أولا، يسعى التقرير إلى تحديد المسؤولية عن الحماية بكاملها تحت سقف الأمم المتحدة وفي إطار ميثاقنا، حيث يجب أن تحدد. ومن خلال تطوير استراتيجيات الأمم المتحدة ومعاييرها وعملياتها لتنفيذ المسؤولية عن الحماية، يمكننا أن نثني دولا أو مجموعات دول عن إساءة استغلال هذه المبادئ لغير أغراضها.

ثانيا، يشدد التقرير على أن المنع، لأسباب عملية وأخلاقية، يجب أن يكون المهمة الأولى.

ويقدم التقرير نهجا متوازنا ومرنا للمنع والحماية يستخدم كامل رصيد الأدوات المتاحة للأمم المتحدة وشركائها. ويسعى إلى حفز التفكير ووضع سياسات بشأن السبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي دعم الدول في الوفاء بالتزاماتها في هذا المجال. ويشدد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات وقائية، في بادئ الأمر من خلال اتخاذ ترتيبات دون إقليمية وإقليمية، كما هو منصوص عليه في الفصل الثامن من الميثاق.

ثالثا، وكما دعا مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥، ننوي إشراك الدول الأعضاء في نقاش حول كيفية صقل قدرات الأمم المتحدة على الإنذار المبكر والتقييم. وعندما يفشل المنع، يتعين على الأمم المتحدة أن تسعى لاستجابة مبكرة ومرنة مصممة وفقا لظروف كل حالة. والعمل العسكري هو الملاذ الأخير وليس الأول وينبغي عدم اللجوء إليه إلا وفقا لأحكام الميثاق. وعلاوة على ذلك، يجب محاسبة الجماعات المسلحة والجهات من غير الدول وفقا لنفس معايير المسؤولية عن الحماية في الأراضي الخاضعة لسيطرتها مثلها في ذلك مثل الدول.

وأخيرا، يسعى تقريري إلى تشجيع كل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة على الاضطلاع بدورها المتميز والملائم بموجب الميثاق في تطوير وتنفيذ المسؤولية عن الحماية. ويسعدني أن أرى الجمعية العامة تبدأ المهمة الشاقة لبناء توافق في الآراء على خطة التنفيذ.

لقد استمعت باهتمام إلى شواغل الأعضاء وتوقعاتهم. وأجرى مستشاري الخاص، الأستاذ إدوارد لاك، مشاورات واسعة. ويسعى التقرير إلى إيجاد أساس مشترك. ويقترح استراتيجية متسقة للمضي قدما. وهو يطرح أسئلة ويقدم إجابات، لأنه يهدف إلى فتح – وليس إغلاق – هذا الحوار المستمر.

واليوم، أطلب من أعضاء الجمعية العامة عمل ثلاثة أشياء.

أولا، قاوموا من يحاولون تغيير الموضوع أو تحويل جهدنا المشترك لكبح أسوأ الفظائع في تاريخ البشرية إلى صراع بشأن الأيديولوجية أو الجغرافيا أو الاقتصاد. ما الذي

يقدمونه إلى ضحايا العنف الشامل؟ إنهم يقدمون الضغائن بدلا من الجوهر ويقدمون كلاما منمقا بدلا من السياسات ويقدمون اليأس بدلا من الأمل. يمكننا أن نفعل ما هو أفضل ويجب علينا ذلك.

لنبدأ بالإقرار بأنه لا توجد إجابات سريعة أو سهلة. ولا توجد حصانة لأي منطقة أو نظام اجتماعي من هذه الأعمال الوحشية الجماعية. والحكمة أو الأخلاقيات ليست حكرا على أي جزء من العالم.

ولكن لنقر أيضا بأن المسؤولية عن الحماية نشأت في تربة أفريقيا وروحها وتجربتها ومؤسساتها. فقد جسدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي مبادئ المسؤولية عن الحماية قبل زمن طويل من قيام مؤتمر القمة العالمي بذلك.

والآن، تعزز ترتيبات إقليمية في كل قارة القدرات على المنع والإنذار المبكر والحماية، وذلك بطريقة تختلف من قارة إلى أخرى. وظهرت شبكات للناجين والباحثين والمحامين والممارسين في جميع أنحاء العالم.

قبل أربع سنوات، اتفقت أراء قادة العالم وتجاوزوا أي خلافات سياسية أخرى بينهم لاعتماد المسؤولية عن الحماية. وقد واجهوا تهديدا مشتركا لشعوبهم ومجتمعاتهم ولسيادة القانون وللمبادئ الأخلاقية التي تناضل هذه المنظمة من أجلها بفخر – وقد واجهوا ذلك بتصميم. واليوم، نحن مدينون لشعوب العالم بالمضي في هذا المسعى المشترك بثبات.

ثانيا، أطلب منكم أن تدعوا الجمعية تفعل ما تجيد فعله: توفير المكان للبحث المستمر عن أساس مشترك بشأن استراتيجية ناجحة متعددة الأطراف. وأنا أرى مؤشرات على تلاقي الآراء حول الركيزتين الأوليين لاستراتيجيتي: بشأن مسؤولية الدولة والمساعدة الدولية. ولكن، وكما توقع الجميع، ما زالت الخلافات قائمة بشأن بعض جوانب الركيزة الثالثة المتعلقة بالاستجابة. ولا يمكننا توقع حل جميع المسائل العالقة هذا الأسبوع أو الأسبوع المقبل. ولكن يمكننا الاتفاق على وسائل لاستمرار الحوار، بالبناء على ما تحقق ووضع معالم للمستقبل.

وفي هذا السياق، أسترعي انتباهكم إلى الفقرة ٧١ من تقريري. ففي عام ٢٠٠٥، شدد رؤساء الدول والحكومات المجتمعون على ”الحاجة إلى أن تواصل الجمعية العامة النظر في مفهوم المسؤولية عن الحماية“ (القرار ١/٦٠ الفقرة ١٣٩). وأنا أوافق على ذلك تماما. ويتضمن تقريري طريقة تتسم بالتركيز لبدء ذلك الحوار.

ثالثا، لا تنسوا أبدا سبب وجودنا هنا. ولا تنسوا أبدا ضحايا الفظائع والجرائم التي تقع في أماكن كثيرة جدا. فعددهم يصل إلى ملايين. وتركت تلك الخسائر وصمة دائمة في تاريخ القرن العشرين. ويمكننا، معا، أن نرسم مسارا مختلفا في هذا القرن.

ولا تنسوا أبدا التهاون والاستخفاف اللذين كثيرا ما منعا هذه المنظمة من اتخاذ إجراءات مبكرة أو فعالة كما كان ينبغي لها أن تفعل. فقد حكم علينا الجمهور آنذاك ووجد أننا غير أكفاء. وسيراقب الجمهور الموقف مرة أخرى هذا الأسبوع وسيصدر – عن حق – حكما قاسيا علينا إذا تعاملنا مع هذه المداولات بالطريقة المعتادة.

قبل ثلاثة أشهر، أحيا أعضاء الجمعية الذكرى الخامسة عشرة للإبادة الجماعية في رواندا بالصلوات والأغاني والصور والتحيات الحارة. وقد كانت تجربة مؤثرة شكلتها أصوات الناجين. فآلامهم لم تخفت وذكرياتهم صارخة.

وشهد مستشاري الخاص قبل أسابيع طوابير من الروانديين وقد علتهم الكآبة يحملون نعوش الضحايا الذين لم تكتشف رفاتهم سوى مؤخرا إلى مواقع الدفن الجماعي في كيغالي. وكما يشهد شاهدهم الصامت، فإن مناقشة هذا

الأسبوع ليست حول التاريخ؛ إنها حول سمعة هذه المؤسسة ومستقبل البشرية. وأرجو أن تشاركوني البحث عن سبيل أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على عرضه التقرير.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه، حسبما أُعلن في اليومية الصادرة اليوم، سيعقد جزء غير رسمي يستمر ساعة تقريبا لسماع أسئلة وتعليقات الدول الأعضاء بعد رفع هذه الجلسة مباشرة. وأود أن أذكر الأعضاء أيضا بأن المناقشة الرسمية بشأن تقرير الأمين العام ستعقد يوم الخميس، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠ في قاعة الجمعية العامة.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ٤٤ و ١٠٧ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.